

خيبة أمل إسرائيلية من أوباما في الموضوع الإيراني

علي حيدر

لا يزال الملف النووي الإيراني وكيفية التعاطي معه عسكرياً نقطة خلاف جوهرية بين الأميركيين والإسرائيليين، فقد نقلت صحيفة «معاريف» عن مصادر أمنية إسرائيلية «ضليعة في الشأن الإيراني»، تحذيرها من أن الرئيس الأميركي باراك أوباما «ذر الرماد في العيون ونحن سنحصد عاصفة»، في إشارة إلى عدم تقديمه التزاماً واضحاً بالعمل عسكرياً ضد إيران كما طالبت وتطالب إسرائيل.

أوباما، الذي زار إسرائيل الأسبوع الماضي، كرر أثناء الزيارة مواقفه المعلنة مسبقاً من الملف النووي الإيراني، مشدداً على وجود المزيد من الوقت لمعالجة هذا الموضوع بالطرق الدبلوماسية وبالاستناد إلى تفعيل العقوبات ضد طهران، في موازاة تأكيده على «وجود كافة الخيارات على

الطاولة»، لكن من دون التلويح بالخيار العسكري أو تحديد مواعيد محددة لإمكان اللجوء إلى هذا الخيار.

وفي تقدير مخالف للموقف الإسرائيلي المعلن، قالت المصادر الأمنية الإسرائيلية إن الإيرانيين سيصلون ما بين شهري تموز وأيلول المقبلين إلى قنبلة نووية، وأوضحت أن «إيران ليست متخلفة عن كوريا الشمالية وما يمتلكه (زعيم كوريا) كيم يونغ أون يمتلكه نجاد»، مشيرة إلى أن «الإيرانيين نفذوا في نهاية عام 2012 محاكاة لتفجير نووي، وهم يتقدمون منذ ذلك التاريخ بوتيرة فتاكة يوماً بعد آخر». ورأت المصادر، التي لم تكشف الصحيفة هويتها، أن العقوبات الدولية على إيران ليست مجدية، فيما الأنشطة الاستخباراتية التي تمارسها جهات دولية داخل إيران فعالة، إلا أنها لا تنجح في منع طهران من تطوير قدراتها النووية. ووفقاً للمصادر، فإن «الرئيس أوباما

ومستشاريه جعلوا من رئيس الحكومة تلميذاً وأعطوه دروساً.. لقد اشترونا بالأقوال اللطيفة وبمظاهر الصداقة التي مارسوها، إلا أنهم نجحوا في التملص من تقديم التزام بمهاجمة (إيران)، فضلاً عن كل ذلك، فقد أفلحوا في إذلال نيتنا هو أمام العالم العربي على أثر الاعتذار الذي قدمه إلى (رئيس الحكومة التركية رجب طيب) أردوغان والأترك».

وأضافت المصادر أن «أردوغان حول الاعتذار إلى خطوة استراتيجية ضد إسرائيل، وهو يواصل مهاجمتنا أمام كل العالم العربي، إن هذا ترف لا يمكننا السماح به لأنفسنا مهما كانت المصلحة». وأفادت المصادر الأمنية بأن المواد الصلبة المتعلقة بالقدرات العملانية لإيران موجودة عند الأميركيين «فهم يعلمون كل شيء، إلا أنهم لا يفعلون شيئاً. حتى هم سيدفعون الثمن عندما يحين الوقت». واستوتحت المصادر أجواء عيد الفصح

اليهودي فشبهت الرئيس أوباما وطاقمه بفرعون ومستشاريه الذين غضوا الطرف وأصرّوا على البقاء غير مباليين إلى أن تعرضوا للضربة القاصمة. ويرمز عيد الفصح اليهودي إلى تحرر اليهود من سلطة فرعون مصر وخروجهم من مصر باتجاه فلسطين. وخلصت «معاريف» إلى القول إن الرسالة التي أرادت أن توصلها المصادر واضحة: الأميركيون يقسون قلوبهم، الإسرائيليون لن يخرجوا إلى الحرية بل سيقون سجناء التهديد الإيراني الأخذ بالتحقق أمام أعينهم.

إلى ذلك (رويترز)، أظهرت بيانات أن تركيا صدرت ما قيمته نحو 120 مليون دولار من الذهب إلى إيران في شباط الماضي، الأمر الذي يخفي بأن تجارة الذهب مقابل الغاز الطبيعي بين البلدين استؤنفت على الرغم من تشديد العقوبات الأميركية، لكن عند مستويات أقل من الذروة التي سجلتها العام الماضي.

غضب تونسي على وزارة المرأة جريمة اغتصاب تدفع الناشطين إلى الشارع للاحتجاج

الوزيرة من «النهضة» ورباطات حماية الثورة.

وكانت الوزيرة، التي كانت مقيمة في باريس طوال سنوات، قد أثارَت الكثير من استياء الشارع التونسي بسبب أدائها وانحيازها للامشروط إلى حركة النهضة في ملفات جوهرية مثل الزواج العرفي والدعاة الذين يتوافدون على البلاد لتدمير مكاسب المرأة ومجلة الأحوال الشخصية.

واشتهرت أيضاً بطريقتها في استفزاز المعارضة عندما قالت في إحدى الاجتماعات: «فليشربوا ماء البحر»، وصممت في مواجهة مجموعة من الملفات الخلافية مثل حجاب القاصرات وزواجهن والتشكيك في مجلة الأحوال الشخصية وفي مكاسب المرأة، رغم مظهرها الأوروبي الذي يبدو أن «النهضة» تستعمله لإقناع الغرب، وخاصة أوروبا، الشريك الأول لتونس بانفتاحها وإيمانها بالدولة المدنية.

قوى المعارضة وجمعيات المرأة ترى أن بادي أكدت من خلال مشاركتها جنباً إلى جنب مع زعيم «النهضة» راشد الغنوشي، في المهرجان الخطابي في شارع بورقيبة لدعم الشرعية أخيراً، أنها اختارت الوقوف مع الوهابيين لضرب حقوق المرأة. وبالتالي لا مكان للوزيرة في الوزارة التي كانت أول وزارة في العالم العربي تخصص للمرأة، وكان هدفها الأساسي الدفاع عن مكاسب المرأة.

التشنج الذي تثيره بادي في الشارع التونسي واضح أن المعارضة ستعمل على تغذيته ما لم تجر إقالتها، لكن يبدو أنها تعول على دعم «النهضة».

لكن ما غاب عنها، ربما، أن السياسة لا تتحمل المواقف الأبدية، وقد تتخلى الحركة الإسلامية عن الوزيرة مثلما تخلت عن وزراء ومحافظين قالت إنها لن تتخلى عنهم.

فهل تغادر الوزيرة المثيرة للجدل؟ وخاصة أن الحركة النسوية المتجددة في تونس جعلت من هذا المطلب شرطاً أساسياً ووحيداً للحوار مع الحكومة الجديدة.

هذا المطلب يلقي دعماً شعبياً من النقابات ووسائل الإعلام وجمعيات المرأة والطفولة والأسرة، نظراً إلى الأداء الهزيل للوزيرة وإمعانها في استفزاز المعارضة والقوى الديمقراطية. بيد أن عدداً من أعضاء المجلس التأسيسي دعا إلى توقيع عريضة لوم لإقالة الوزيرة.



ناشطات أمام وزارة المرأة في تونس أمس (فتحي بلعيد - أ ف ب)

بعد سلسلة جرائم الاغتصاب التي تعرضت لها نساء وفتيات تونسيات في مناطق مختلفة من البلاد، نزل التونسيون إلى الشارع صائين جام غضبهم على وزارة المرأة وحركة النهضة

تونس - نور الدين بالطيب

في مشهد غير مسبوق، تجمعت مئات النشطاء والناشطات أمام وزارة المرأة وشؤون الأسرة في تونس العاصمة أمس، للمطالبة باستقالة الوزيرة سهام بادي، وألقوا الأحذية على مقر الوزارة، رافعين شعارات تندد بالوزيرة وبحركة النهضة المهيمنة على الائتلاف الحاكم. ولعل أكثر ما أثار غضب التونسيين هو اغتصاب الرضيعة ذات الثلاث سنوات في روضة أطفال في ضاحية المرسى شمال العاصمة، من طرف حارس الروضة التي تبين أنها لا تملك ترخيصاً قانونياً للعمل.

غضب الشارع التونسي على الوزيرة جاء بعد رفضها التنديد بمديرة الروضة، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما حاولت تبرئة الروضة والحارس الموقوف الآن، مؤكدة في تصريحات صحافية أن الجريمة حدثت خارج الروضة وفي محيط العائلة. وهو التصريح الذي أدانته عائلة الضحية والمنظمات الحقوقية وجمعيات المرأة. وسارع المحامون والمحاميات إلى إعلان نيابتهن عن العائلة وعن الضحية، في الوقت الذي تعاملت فيه وزيرة المرأة ببرود كامل مع هذه الجريمة التي تعدّ من أشنع الجرائم التي عرفها تاريخ تونس الحديث.

وحقيقة الصراع بين القوى الديمقراطية مع وزيرة المرأة، المنتخبة إلى حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، لم تبدأ اليوم. فقد عرفت هذه الوزيرة بإثارتها للجدل في الشارع التونسي وانطلق الجدل حولها من صفحات «الفايس بوك» عن علاقتها بالرئيس المؤقت منصف المرزوقي، وهو ما دفع الطاهر هميلة، الذي غادر حزب «المؤتمر» ليؤسس حزبا آخر باسم «الإقلاع»، إلى مطالبة الرئيس بكشف

طبيعة علاقته بالوزيرة للرأي العام». كذلك، لم تسلم الوزيرة من نقد حاد من شقيقها، عضو المجلس التأسيسي المنشق عن «المؤتمر» أيضاً القيادي في حركة وفاق، آزاد بادي، الذي اتهمها بإهدار المال العام، تهمة لا تزال تلاحقها، ويبدو أن الأيام المقبلة ستشهد كشف ملفات فساد في الوزارة يشتبه في صلة الوزيرة بها. كذلك أكد إعلامي معروف لـ«الأخبار» يوم أمس أنه سينشر ملف موثق بالأدلة تثبت الفساد في الوزارة.

في المقابل، وجدت وزيرة المرأة

عدد من أعضاء التأسيسي دعا إلى توقيع عريضة لوم لإقالة الوزيرة

وشهد مبنى وزارة المرأة في شارع الحبيب بورقيبة أمس تجاذباً كبيراً بين القوى الديمقراطية وأنصار